عمر علـوط | *Omar Allout

المستقبل والدراسات المستقبلية في علم الاجتماع
آفاق تجسير معرفي ومنهجي

The Future and Future Studies in Social Science
Prospects for Bridging Knowledge and Method

ملخص: راكمت الدراسات المستقبلية رصيدًا هائلًا من البحوث ومحاولات التقعيد العلمي، وأصبحت تعتمد على مناهج علمية دقيقة قائمة على فلسفات شاملة عن الزمن والمستقبل والقوانين؛ غير أنّ دورها لا يزال هامشيًا في الأوساط الأكاديمية العربية لا سيما في مجال علم الاجتماع. تحاول هذه الدراسة معالجة أحد الأسباب الأساسية لهذا الفراغ المتمثّل بضعف التجسير المعرفي والمنهجي بينها، وبين التخصصات العلمية الأخرى في الحقل العلمي العربي، في زمن تغيّر براديغم التخصصات المنفردة نحو التكامل النظري والمنهجي بين التخصصات. ومن ثمّ، نعمد في هذا البحث إلى دراسة إمكانات دمج الدراسات المستقبلية في البحوث السوسيولوجية بوصفها حالة تخصصية؛ من خلال تحديد الفجوة الأبستيمية والمنهجية بين الاستشراف والسوسيولوجيا، والمقاربات الممكنة للتجسير بينهما.

الكلمات المفتاحية: الدراسات المستقبلية، علم الاجتماع، المنهج، تعددية الاختصاص، التكامل المعرفي.

Abstract: Future studies has accumulated a vast amount of research and attempts to lay scientific bases, and has come to rely on precise scientific methods based on comprehensive philosophies of time, the future, and laws. However, its role is still marginal in Arab academia, particularly in the social sciences. This study tries to deal with one of the main reasons for this vacuum: the weak bridging between the cognitive and the methodological and between the academic specialisms in the Arab knowledge field at a time when the paradigm of distinct specialism has broken down in favor of theoretical and methodological integration between the disciplines. Hence, this research intends to study the possibilities of integrating future studies into sociological research as a specialism by defining the epistemological and methodological gap between forecasting and sociology, and the possible approaches to bridging the gap between them.

Keywords: Future Studies, Social Science, Multi-Disciplinarity, Knowledge Integration.

* أستاذ باحث في علم الاجتماع في جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
Research Professor in Sociology at Constantine II University, Algeria

مقدمة: مدخل إلى العلاقة بين المنهج والزمن المستقبلي

مع أهمية المنهج التجريبي ودفعه الحركة العلمية في النهضة الأوروبية خطوات إلى الأمام، تولّد خطاب تخصصي منكفئ على نفسه، يؤكّد ضرورة التحكم في إنتاج المعارف ضمن الحدود التخصصية، مبررًا ذلك بضرورة التزام البحث قائمة من المواضيع التي تدخل في إطار التخصص، وضرورة التزام منهج البحث التخصص نفسه الذي يعزل الظواهر عن بعضها من أجل دراستها بوصفها أشياء، دون المرور إلى مناهج مكملة لدراسة التأثيرات المتبادلة بين الظواهر كما هي في الواقع. وقد كان لهذا التفرّد المنهجي آثار في اختزال الظواهر الاجتماعية ضمن علم الفيزياء الاجتماعية؛ بينما تثبت الدراسات الحديثة أنّ هناك ترابطًا تركيبيًا وتأثيرًا متبادلًا بين الظواهر الفيزيائية والبيولوجية والأنثروبولوجية، مثلما يبينه علم الضوضاء الحرارية وتجربة الشق المزدوج في الفيزياء، أو الأمراض البسيكوسوماتية في الطب وعلم النفس، ما يبيّن أهمية الاستفادة المتبادلة والتكامل بين العلوم والمعارف والمناهج. ويصحب هذه التبريرات عدّ هذا التخصص العلمي الأكثر تفوقًا وصاحب المنهج الأكثر قدرة على استقراء الوقائع ووضع النظريات والقوانين التخصصية، ما يدفعها لتثمّن تراثها الماضي أكثر من اهتمامها بالمستقبل[1].

وبسبب ابتعاد هذا المنهج عن فهم الظواهر الاجتماعية المركبة كما هي في الواقع، فقد أثبت فشله في كثير من التنبؤات بمستقبل الظواهر الاجتماعية؛ إذ تقتصر البحوث العلمية في علم الاجتماع ضمنيًا على تبنّي مفهوم أحادي البعد للزمن، مثل الزمن الميكانيكي النيوتني، فتعدّ هذه السوسيولوجيا الإمبريقية مشاهدة الظواهر الاجتماعية في الحاضر بوصفه واقعًا، أي دون عدّ أثر مرور الزمن في التفاعلات الديناميكية للظواهر، ما يحجب عنها التعرف عليها بصورة صحيحة، كما تدرس السوسيولوجيا النظرية الأحداث الاجتماعية في الماضي بوصفه حافظًا لأفعال الإنسان وتجاربه؛ بينما عدّ دراسة المستقبل في كلا الاتجاهين مجالًا لا علميًا مسكونًا بالغموض، ولا يمكن النظر إليه إلّا عبر تنبؤات إسقاطية محدودة للماضي والحاضر على المستقبل.

وقد تمخّضت الحركة التاريخية للعلم بعد الحرب العالمية الثانية عن مسار متنامٍ لتصحيح هذه الوجهة بتأسيس متدرج لتعدّدية الاختصاصات وتكامل المناهج الذي كان بيئة ملائمة لظهور مناهج الدراسات المستقبلية التي تربط العلم بالفعل السياسي[2]. غير أنّ هذه السيرورة العلمية ما زالت متعثّرة في جامعات العالم العربي؛ إذ لا تزال المنظورات التخصصية مسيطرة على واقع البحث العلمي، معيقة بذلك إمكانية تحقيق القدرة على استشراف المستقبل وترشيد الفعل السياسي واستبصار الإستراتيجيات الملائمة.

---

1 ريتشارد سلوتر، **الدراسات المستقبلية: إطار مفاهيمي**، ترجمة خلود سعيد، سلسلة أوراق، العدد 21 (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية/ وحدة الدراسات المستقبلية، 2016)، ص 16.

2 Cf. Michael Gibbons et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies* (London: Sage, 1994).

وفي سبيل قيام دراسات سوسيو استشرافية، ومن خلال تحليل مفهوم الزمن والمستقبل وتأثيراتهما في نظريات البحث ومناهجه في علم الاجتماع كدراسة حالة، نحاول أن نستوضح إمكانات التجسير المعرفي والمنهجي بين علم الاجتماع والدراسات المستقبلية، ونؤسّس من خلالها لعملية تجسير الفجوة بين العلوم والمناهج المختلفة والدراسات المستقبلية، مبرزين دوائر التقاطع وإمكانات التساند المعرفي بين المجالين.

أولًا مفهوم الزمن والمستقبل

الزمن ومحدّدات تعريفه

لا شكّ في أنّ مفهوم الزمن يكتسي إبهامًا واختلافًا في الفهم يتضح انعكاسه في مختلف الاستعمالات اللغوية والعلمية والعملية، بفعل الاختلاف بين الثقافات والفلسفات؛ فلا نجد في إعراب اللغة العربية فعل المستقبل، بينما نجد في اللغة الفرنسية المستقبل القريب والبعيد والمستمر... وغير ذلك. كما يختلف استعمال الوحدات الزمنية بين العلوم المختلفة، من الفيمتو ثانية في البيو كيمياء، إلى السنة الضوئية في علم الفلك، مرورًا بالحوادث اليومية والأسبوعية في علم السياسة، إلى الحقب الحضارية في التاريخ، والتغيرات الاجتماعية في علم الاجتماع ... وغيرها؛ إذ نجد الاختلاف الجذري في النظر إلى الزمن عبر وحدات قياس وتحقيب مختلف للحاضر. فالحاضر عند الفلكي ليس كالحاضر عند البيو كيميائي، ومنه يختلف منظورهما نحو المستقبل. كما أنّ مفهوم الزمن نفسه يتطور ويتفرّع ويختلف في التخصص نفسه، مثل تطور مفهوم الزمن من ميكانيكية نيوتن إلى نسبية أينشتاين، وخطّية الزمن لدى هيغل وماركس، ودوريته لدى أرلوند توينبي.

ومنه يتبين محدودية النظر المتخصّص المنعزل في المجالات المختلفة في مقاربة مفهوم الزمن، ومن ثم قصور استشراف المستقبل من تخصص وحده، ما يتطلب موقعة مفهوم الزمن المنظوري لكل تخصص بالنسبة إلى مفهوم الزمن عمومًا، ومنه موقعة مفهوم الزمن والمستقبل في علم الاجتماع بوصفه حالة نقوم بدراستها. ولهذا الغرض نحاول إعادة النظر في الزمن بوصفه مفهومًا منظوريًا محدودًا في التعريف، وفقًا لعوامل محدّدة له مثل التخصص والمرحلة، مركّزين في ذلك على معالجة المنظور السوسيو أنثروبولوجي لمفهوم الزمن.

ففي "لسان العرب" لابن منظور، الزمن هو اسم لقليل الوقت وكثيره؛ كما يرتبط بمرادفات مثل العصر والدهر والشهر؛ ويدلّ أيضًا على التغيّر إذ يرمز إلى الحرّ والبرد، ووحدته مرتبطة لدى العرب بعدّة عوامل مثل فصول السنة؛ إذ أشار ابن منظور إلى أنّ الزمن عند بعض العرب يمتد من شهرين إلى ستة

أشهر أو يُقرن بولاية حاكم(3)، ما يعني أنّ الزمن يتولّد عن الحركة والتغيّر. وقد أبرز أندريه لالاند من جهته في الموسوعة الفلسفية عدّة مفاهيم للزمن منها أنّ الزمن "حقبة تمتدّ من حدث سابق إلى حدث لاحق"، و"تغيّر متواصل به يغدو الحاضر ماضيًا"، وهو بيئة لا محدودة مماثلة للمكان الذي يمكن أن تجري فيه الحوادث"(4).

ويرجع أهم مراحل تبلور مفهوم الزمن أنثروبولوجيًا إلى اكتشاف الكتابة وبداية التأريخ؛ إذ بدأ البشر في إدراك الزمن الطويل المتقطع بين الحوادث البارزة والزمن الممتد الذي يتمثّل بالأساطير المتشكّلة عن بداية الكون بالنسبة إلى الماضي وحوادث ما بعد الموت بالنسبة إلى المستقبل؛ ثم تطور مفهوم الزمن الساعاتي أو الدقائقي الذي ترجع مقولته إلى الثورة الكوبرنيكية والغاليلية مع اكتشاف كروية الأرض ومركزية الشمس؛ إذ جرى اعتماد مفهوم الحركة الدورية والإيقاع المستقلّ عن المكان، عاكسًا روح عصره المادية المتميّزة بالفصل البنيوي بين الموجودات؛ ثم أخيرًا الزمن النسبي الذي ترجع أصوله إلى إيمانويل كانط بوصفه الزمن مقولة عقلية تجسدت مع ألبرت أينشتاين الذي جعل الزمن بُعدًا من أبعاد المكان، الأمر الذي أكّدته نظرية الانفجار العظيم والتوسع الكوني؛ ثمّ انتهاءً بمفهوم اللازمن أو الزمن المتناهي مع الفيمتو ثانية وأحمد زويل، والزمن العالمي الحقيقي مع ثورة الاتصالات، أي بعد أن اختزل الكوكب في بعده الاتصالي إلى مجموعة شاشات.

أمّا عن الزمن الاجتماعي، فيشير حسين مؤنس في كتابه **الحضارة** إلى ارتباط الحضارة بالزمن مرادفًا للتاريخ؛ فمفهوم الحضارة كثمرة لبذل الجهد مرتبط بالتاريخ الذي هو الزمن، ذلك لأنّ جهد الإنسان بذور تحتاج إلى الزمن لتتحول حضارة(5)، أي إنّ الحضارة هي نتاج تفاعل الإنسان والتراب والوقت بحسب مالك بن نبي. وقد اختلف إيميل دوركهايم في فهم علّة التتابع الزمني؛ مع تصور ديفيد هيوم عن تتابع الإحساسات على صفحة الوجدان الذي يصنّف زمانًا ذاتيًا متعلّقًا بالأنا؛ إذ عدّ دوركهايم الزمن جمعيًا، بوصفه الزمان اللانهائي المطلق أي زمان كل إنسان وحضارة. ومن ثمّ، فإنّ الزمن الذاتي انعكاس جزئي للزمن الجمعي الذي ينتظم فيه جميع الظواهر الاجتماعية(6). ويشير إحسان عباس إلى الفرق التصوري الأساسي للزمن بين المجتمعات التقليدية والحداثية؛ إذ تعدّه الأولى أمرًا ميثولوجيًا

---

3 ابن منظور، **لسان العرب**، ج 6، ط 3 (لبنان: دار إحياء التراث العربي، 1999)، ص 86.

4 أندريه لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ترجمة خليل أحمد خليل، ط 2، مج 1 و2 و3 (لبنان: منشورات عويدات، 2001)، ص 1433-1434.

5 حسين مؤنس، **الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها**، سلسلة عالم المعرفة 1 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978)، ص 13.

6 قباري محمد إسماعيل، **علم الاجتماع والفلسفة، ج 2: نظرية المعرفة**، ط 2 (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت)، ص 40-42.

شعائريًا بينما تعدّه الثانية مجموعة وقائع تاريخية قابلة للقياس(7)، ما يبيّن بصورة لافتة دور العامل الميثولوجي والنفسي المعرفي في بلورة هذا المفهوم وتشاركه.

وإجمالًا تتعدّد صور الأزمنة بحسب عدّة عوامل محدّدة مفهوم الزمن، منها:

- عوامل حدوث القطائع والتحقيب الزمني époque/epoch: أي ما يحدد بداية حقبة/ دورة زمنية وانتهاء أخرى، أي الزمن في القانون العلمي.
- عوامل تـمدّد الحقبة: فنجد أنّ هناك زمنًا ذرّيًا وآخر بيولوجيًا وفلكيًا، وزمنًا اجتماعيًا وآخر اقتصاديًا وسياسيًا ... وغيرها؛ أي ما يتعلّق بطبيعة مكونات الظواهر ومستوى تركيبها الذي ينعكس على مدة الحاضر والحقبة الحاضرة.
- طبيعة المتحرّك واتجاه الحركة: خطية و/أو دورية، حركة خطية من الماضي نحو المستقبل أي أنتروبية Entropic بمعنى التدهور الحتمي، وهو ما تبيّنه معادلة لودفيك بولتسمان[8]؛ أو دورية بدوران الماضي والمستقبل على الحاضر. وهو ما يمكن تفسيره فيزيائيًا بحسب الأنتروبية السلبية Entropy Negative، أي الاتجاه عكس الحتمية الأنتروبية، بمعنى آخر القدرة على المحافظة على الطاقة، كما لاحظ إيرفن شرودنغر في الكائنات الحية، أي في مركبات أكثر تعقيدًا[9].
- البعد الفيزيائي المتخيل للزمن Imaginary Time الذي استخدم مفهومًا لحلّ بعض القضايا العلمية في الفيزياء الفلكية والكوانتية، بخاصة مع ستيفن هاوكنغ الذي يعني أنّ هناك مجالًا زمنيًا أشبه بالمكان، يمكنك الانتقال فيه بين الماضي والحاضر كما يمكنك الانتقال في المكان بين اليمين والشمال.
- أثر البيئة المكانية والتقنية: بوصف الزمن بُعدًا من أبعاد المكان، فإنّ للتغير المكاني أثره في مفهوم الزمن، وكذا استعمال وسائل النقل وتكنولوجيات الاتصال والرقمنة والأتمتة لها انعكاس على سيرورة الحوادث وتسارعها، ما ينعكس على تصورنا الحالي للماضي والحاضر والمستقبل.
- الأثر البيولوجي والنفسي في مفهوم الزمن: مدى إدراك الزمن مرتبط بمدى الحضور والوعي والقدرة على التذكر، كما أنّ مشاعر كالحب والكره تعمل على استطالة الزمن وتقصيره. وبحسب ريتشارد سلوتر فقد "ثبت أنّ العقل البشري موهوب بالقدرة على فهم انعكاسي للوقت، وليس فقط وعيًا مبدئيًا به؛ أي الوعي بالظاهرة الواقعية الآنية. يتميز هذا الوعي بالقدرة على التذكر

7 إحسان عباس، **اتجاهات الشعر العربي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978)، ص 68.

8 معادلة بولتسمان هي: Entropy = k log W

9 Cf. Schrödinger, p 26.

والتعلم، وبالتجول الواعي في حاضر غني ومركب وممتد، وفهم المسؤوليات والتبعات، وتأمل المستقبلات الآتية"[10].

- أثر البيئة الثقافية والمعرفية: تتدخل الأديان والميثولوجيات في بناء تصور البدايات والنهايات، كما أنّ للبنى اللغوية وطبيعة التخصص العلمي ونوع المعرفة المكتسبة دورًا أساسيًا في تحديد مفهوم الزمن ومداه خلال عملية التفكير والبحث؛ فالفصل بين العلمي والعملي في العلوم الحديثة قد أدى إلى التركيز على الماضي بوصفه خزانًا للوقائع والحوادث والحاضر بوصفها تفاعلات وشواهد يـمكن ملاحظتها ومتابعتها أكثر من الاهتمام بالمستقبل.
- أثر العوامل السابقة في بعضها: للمعرفة أثر في البيئة المكانية والتقنية. وللبيئة التقنية أثر في الثقافة. وللثقافة أثر في البنية البيو نفسية ... وغيرها.

وبسبب هذا التعقيد، فإنّ البحوث العلمية تقتصر في دراستها عمومًا على تبنّي إحدى الخلفيات السابقة لمفهوم الزمن. كما يطغى الخطاب المحافظ على حدوده والمتحكم في إنتاج المعرفة بوصفه خطابًا تاريخيًا، يدفعها لتثمّن الماضي أكثر بكثير من المستقبل[11]. وما يلاحظ في السوسيولوجيا الإمبريقية استنادها إلى ملاحظة الظواهر الاجتماعية في الواقع، على الرغم من اللاتـحديد الدقيق لحقبة الحاضر وتمييزه مرحليًا عن الماضي والمستقبل. كما تستند السوسيولوجيا النظرية إلى الزمن الماضي الاجتماعي بوصفه وعاء حاملًا للتجارب وحافظًا لأفعال الإنسان، بينما عدّ دراسة المستقبل فيهما مسكونًا بالغموض واللايقين، ولا يمكن إضاءته والنظر إليه إلّا عبر إسقاطات الماضي والحاضر على المستقبل. في حين هناك ثراء في التواصل المتدفق بين الماضي والحاضر والمستقبل، أي بين تاريخنا وهويتنا وإنجازنا في الماضي وإدراكنا وتركيزنا وفهمنا في الحاضر وخططنا ومشروعاتنا وأهدافنا المستقبلية، فلا تؤثّر آمال المستقبل ومخاوفه في الماضي فحسب، ولكنها يمكن أن تدفع المرء إلى إعادة النظر في خبراته الماضية[12].

ولغرض تجسير هذه الهوة بين مفهوم المستقبل وعلم الاجتماع كدراسة حالة، سنحاول ابتداء التعرف إلى مفهوم المستقبل، ثم تطور الاهتمام بدراسة المستقبل حديثًا.

مفهوم المستقبل

نظرًا إلى تبعية مفهوم المستقبل للزمن، فإنّه يكتسي الغموض نفسه الذي يكتسيه مفهوم الزمن، وتختلف تعريفات المستقبل بحسب المحدّد الذي حدّد به مفهوم الزمن؛ ففي الموسوعة الفلسفية لأندريه لالاند، ذُكرت كلمة futures مترجمة بـ "مقبلات أي حوادث مقبلة" وتقال عمّا يـجب وقوعه،

10 سلوتر، ص 13.

11 المرجع نفسه، ص 16.

12 المرجع نفسه، ص 10.

وتقال عمّا يجري التفكير فيه في صورة المستقبل. وترجم المدرسيون هاتين العبارتين بمستقبل وجوبي ومستقبل عرضي. وظلت عبارة مستقبل عرضي أكثر تداولًا، كما يتفق الفلاسفة اليوم على أنّ حقيقة المقبلات الطارئة محددة، أي إنّ المقبلات العرضية هي مقبلات ربما تتحقق، وربما تحدث: لأنّ من المؤكد أيضًا أنّ المستقبل سيُقبِل مثلما ثبت أنّ الماضي قد مضى[13].

أمّا **معجم مصطلحات الاستشراف**، فقد فصل بين المستقبل بوصفه مرتبطًا أنطولوجيًا بالماضي، عن تعريف المستقبل انطلاقًا من المستقبل؛ فهناك فرق في طبيعة المستقبل والماضي من منظور الذات المفكرة في المستقبل، والماضي هو مجال الأفعال التي لا يمكن للإنسان فعل أيّ شيء حيالها، وهو أيضًا في الوقت نفسه مجال الأفعال المعلومة[14]؛ لكن الماضي لا يـمكِّننا من أي إرادة أو حرية أو سلطة عليه، بل عكس ذلك ليس للإنسان أيّ ممارسة للمعرفة سوى تـجاه المستقبل، فهو مجال الحرية والقوة، وهو أيضًا مجال اللايقين واللااكتمال[15]. وأمّا تعريف المستقبل انطلاقًا من المستقبل بحسب غاستون بيرجيه، فهو ليس ما هو آتٍ بعد الحاضر، لكنه ما اختلف عن الحاضر، بخاصة ما هو مفتوح. فالمستقبل ليس ببساطة استطالة الحاضر، كما يجب ألّا نراه انطلاقًا من الحاضر ولكن من المستقبل ذاته، بحيث إنّ التخيل هو الفضيلة الأكبر من خلال قدرة الفكر على الخروج من الأطر الجبرية، وجعلها كل شيء قابلًا للسؤالية[16].

من جهته، يُبيّن وليد عبد الحي أنّ مفهوم المستقبل قد تغير عبر الزمن وتطوّر عبر ثلاث حقب تاريخية متزامنة في مجتمعات مختلفة؛ فقد كان يُرى على أنّه جزء من الغيب ذو صبغة لاهوتية، بحيث يقوم الكهّان والمنجمون بدور المتنبئين الذين يعتقد أنّ لهم مخبرين عما سيحدث في الزمن القادم من حوادث كبرى مع حضور نسبي للتفكير العقلاني في المستقبل مثل بناء السدود والمطامر، وعمومًا كان المستقبل المنظور لدى عامة الناس متعلّقًا بالمحافظة على الموارد الأساسية للحياة والأمن[17]. ثم انتقل الأمر إلى المستقبل المخطّط بمعنى تحديد المستقبل المرغوب فيه؛ وذلك مع الحداثة الغربية وإفرازات الثورة الصناعية وبناء الدولة القومية، فنجحت الخطط الخماسية لتطبيق مشروع تعميم الكهرباء في الاتحاد السوفياتي، وأصبح التخطيط نموذجًا يحاكَى عالـميًا.

أما المرحلة الثالثة، فهي المستقبل الثوري التي تبلورت فلسفيًا مع غاستون باشلار في القطيعة الأبستيمولوجية؛ وكذا توماس كون في كتاب الثورة العلمية، وعلميًا مع فراشة لورنزو، والنقلات المتتالية

---

13 لالاند، ص 456.

14 François Hetman, *Le Langage de la prévision* (Paris: Futuribles, 1969), p. 20.

15 Ibid., p. 21.

16 Ibid.

17 انظر: هوغ دو جوفنيل، "الاستشراف والسياسة"، **استشراف**، الكتاب الأول (2016)، ص 9 - 23.

للفيزياء النسبية والكمومية، وثورات الكمبيوتر والمفاهيم المتولّدة عنها كالسيبرنيطيقا والهندسة الوراثية والتطورات التكنولوجية السريعة اللاحقة، إذ تفوقت أهمية المعلومة على الطاقة. وطبقًا لهذه المراحل، فقد قسّم وليد عبد الحي هذه المجتمعات في هذا العالم إلى ثلاثة أصناف: مجتمعات الماضي، ومجتمعات الحاضر، ومجتمعات المستقبل (انظر الشكل 1).

الشكل (1)

تطور مفهوم المستقبل بحسب وليد عبد الحي

المصدر (بتصرف): وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** (الجزائر: دار شهاب للنشر والتوزيع، 1991).

ومن هنا، أصبحت دراسة المستقبل واستكشافه، بحسب إدوارد كورنيش، ضرورة ملحّة في عصر التغيّر السريع، بعدما كانا ترفًا حين كان يُنظر إلى المستقبل بعين من الرتابة واستمرار الحاضر؛ إذ نحتاج في عملية استكشاف المستقبل إلى صقل قدراتنا الاستشرافية وتطويرها لغرض استباق تقدير احتياجات المستقبل. فلم يعد الحدس الفطري كافيًا للاستعداد للمستقبل. بل إنّ الاستفادة من المعطيات المتوافرة وتنظيمها منهجيًا مهما قلّت، لها أهمية بالغة في التنبؤ بالمستقبل. ويضيف كورنيش إلى ذلك أنّ المستقبل ينبغي توقّعه والمشاركة في اختراعه، لأنه لم يحدث بعد؛ وهو بذلك مجال واسع لفاعلية الإرادة البشرية. وينصح بالتنبؤ والتخطيط البعيد المدى بحيث يـمكِّن ذلك من إتاحة الوقت الكافي للاستعداد التام للتغيرات الكبيرة التي ستأتي لا محالة[18].

والملاحظ في جلّ هذه التعريفات عند محاولتها تحديد معنى للمستقبل، خضوعها لأحد المحدّدات التي ذكرناها لمفهوم الزمن أو بعضها. ففي تعريف لالاند، جرى ضم مجموعة تعريفات للمستقبل، يخضع كلّ منها لمحدّد زمني مثل المحدّد النفسي للزمن؛ أو الزمن الافتراضي أي المتخيل للممكنات المستقبلية. كما أشار إلى أنّ الزمن مجال متعدّد الأبعاد مثلما أبعاد المكان الذي تجري فيه الحوادث. وفي تعريف دو جوفونال، ركّز على المقارنة بين الماضي والمستقبل والتأثيرات المتبادلة بينهما، عكس غاستون بيرجيه

18 انظر: إدوارد كورنيش، **الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل**، ترجمة حسن الشريف (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 29-37.

الذي ركّز في تعريفه المستقبل على تثمين خصائصه المستقلة عن الحاضر. أما تقسيم وليد عبد الحي المنظورات المختلفة بين المجتمعات في تعريف المستقبل، فكان وفقًا لتأثير البيئة الثقافية والاجتماعية لهذه المجتمعات. وركّز إدوارد كورنيش في تعريفه الضمني للمستقبل على تزايد تسارع التغير وقصر الحقب الزمنية، ما جعل المستقبل أكثر حضورًا من الحاضر في هذا العصر. ما يبيّن من جهة أخرى إمكان مساهمة جميع الروافد الفلسفية والعلمية لبلورة منظور أشمل لفهم الزمن والمستقبل الذي سيفيد بدوره في تشكيل منظور أفضل لفهم للظواهر والتنبؤ بالمستقبل. ومن هذا المنطلق نحاول تبصّر كيف تعامل علماء الاجتماع مع مفهوم الزمن والمستقبل، وأهم آفاق التساند المعرفي والمنهجي بين علم الاجتماع والدراسات المستقبلية.

المنظور المستقبلي في علم الاجتماع

بعض ملامح المنظور المستقبلي في علم الاجتماع

يعدّ أوغست كونت مؤسس علم الفيزياء الاجتماعية، من جهة أنّه وضع قانون الحالات الثلاث بوصفه مسارًا عامًا يحكم جميع المجتمعات؛ كما تنبّأ كارل ماركس بسقوط الرأسمالية وتحوّل الاشتراكية إلى شيوعية؛ ورأى إيميل دوركهايم في النمو الديموغرافي زيادة حتمية في تقسيم العمل وبناء المجتمع العضوي؛ وتنبّأ أليكسس دو توكفيل بمستقبل الديمقراطية في أميركا. لكنّ هذه الأعمال العلمية تدور حول الحفر المعرفي في البنى الاجتماعية السائدة واستيعاب أسسها، من أجل وضع قوانين عامة أو نماذج لتحليل نظام الأسباب وربط المقدّمات بالنتائج في الظاهرة الاجتماعية. فحديثهم عن المستقبل إمّا بوصفه فلسفة للتاريخ وإما تنبؤ إسقاطي بمستقبل ظواهر معينة. وفيما يلي، سنوضح بشيء من التفصيل طبيعة بعض الإضافات العلمية في السوسيولوجيا الفرنسية خصوصًا، لتبيّن منهجية تعاملها مع مفهوم الـمستقبل.

ونبدأ بأوغست كونت الذي قسّم علم الاجتماع إلى قسمين رئيسين: القسم الأول "الديناميكا" الاجتماعية، وتعنى بدراسة قوانين الحركة الاجتماعية، والقسم الثاني هو "الاستاتيكا" الاجتماعية، وتعنى بدراسة المجتمع بوصفه ثابتًا في فترة معينة من تاريخه. كما قسّم تاريخ المجتمع البشري إلى ثلاث مراحل، وهي اللاهوتية والميتافيزيقية والوضعية، مغلقًا بذلك على نفسه أيّ ديناميكية للمجتمع الحالي، كونها وصلت إلى أرقى ما يمكن أن يصل إليه المجتمع البشري وهي "المرحلة الوضعية"، وموجهًا بذلك الدراسات الاجتماعية إلى الحالة الاستاتيكية المحافظة للمجتمع؛ إذ عدّ علم الاجتماع علمًا وضعيًا؛ فسمّاه أولًا بالفيزياء الاجتماعية ودعَا بذلك إلى تطبيق المنهج الوضعي كالملاحظة والتجربة التي تقوم على منطق

المقارنة بين الظواهر الاجتماعية والمجتمعات[19]. وبحسب كونت، فإنّ جميع العلوم يشترك في إطار منطقي ومنهجي عام، إذ يسعى جميعها إلى اكتشاف القوانين العامة التي تحكم الظواهر. وكان كونت يعتقد أنّه إذا استطعنا اكتشاف القوانين التي تحكم حركة المجتمع الإنساني، فسوف يجعلنا ذلك قادرين على تشكيل مستقبلنا ومصيرنا الشكل نفسه الذي تقدّمه العلوم الطبيعية للتحكم في حوادث العالم الطبيعي؛ وتعبّر عبارته الشهيرة "التنبؤ من أجل التحكم" عن هذا الرأي.

ومن جهته، يرى دوركهايم أنّ إعادة النظام الاجتماعي ضرورة اجتماعية؛ فدرس ظاهرة تنظيم العمل وعاصر الثورة الصناعية والتغيرات القيمية والهيكلية الكبرى التي شهدتها أوروبا في عصره وأدّت إلى الاضطرابات الهائلة في النظم الجمعية[20]. ولاحظ أنّ التطور الكبير الذي عرفته الوظائف الاقتصادية في القرنين السابع عشر والثامن عشر لم تعرفه البشرية قبل ذلك وكان نتيجة للثورة الصناعية، مما جعلها تحتلّ المقام الأول في التأثير والأهمية الاجتماعية مقابل الوظائف الحربية والإدارية والدينية. وقد جلب هذا التحول الجارف في المجتمع اضطراباتٍ قويةً في النظام الجمعي، بسبب تغيّر نمط الحياة اليومية وبُعد البيئة الصناعية عن مراكز التأثير الأخلاقي. وبما أنّ طبيعة الإنسان ميّالة إلى اتباع الأوضاع المحيطة، فإنّ الطبيعة المصلحية المسيطِرة على البيئة الاقتصادية ستأتي على قيم التجرد ونكران الذات والتضحية والصبر، ممّا جعل دوركهايم يتنبّأ بتدنّي مستوى الأخلاق العامة في مستقبل المجتمع الأوروبي[21]. وقد تنبّأ دوركهايم بزيادة تقسيم العمل بصورة كبيرة مع زيادة النمو الديموغرافي، كما تنبّأ بأنّ الوظائف العلمية هي الوحيدة التي ستكون قادرة على مجاراة الوظائف الاقتصادية؛ لكنّها ستصبح رهنًا لها؛ أي إنّ قيمة وظائف العلم تزداد بمقدار خدمتها حاجات العمل، ممّا وسم المجتمعات الأوروبية بالصناعة قبل كل شيء[22]. وفي بحثه عن الانتحار، ربط معدل الانتحار بدرجة التماسك الاجتماعي، وحدّد الدين معيارًا لتقدير درجة التماسك الاجتماعي. وأنتج بذلك ثلاث فرضيات أساسية مفسرة ظاهرة الانتحار مرتبطة بدرجة التماسك الاجتماعي؛ وهي الانتحار الأناني ودافعه الفرد نفسه، ثم الانتحار الغيري يدفع إليه الغير، أما الانتحار التحلّلي أو اللامعياري فتدفع إليه الفوضى الناجمة عن فقدان النظام الشرعي[23]. وفي الأخير حاول دوركهايم أن يضع تصورًا شاملًا عن الانتحار بوصفه ظاهرة

19 عبد الباسط عبد المعطي، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، سلسلة عالم المعرفة 44 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981)، ص 62.

20 رمون بودون وآخرون، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص 546.

21 إميل دوركهايم، **في تقسيم العمل الاجتماعي**، ترجمة حافظ الجمالي، ط 2 (بيروت: المكتبة الشرقية، 1982)، ص 12.

22 المرجع نفسه، ص 13 - 14.

23 إميل دوركهايم، **الانتحار**، ترجمة حسن عودة (دمشق: منشورات الهيئة السورية للكتاب، 2011)، ص 197 - 354.

مرتبطة شكلًا بالتقدم الحادث في أوروبا، وجوهريًا بحالة مرضية تشاؤمية متصاعدة داخل هذا التقدم ستكون سببًا في زيادة معدلات الانتحار اللامعياري[24].

أمّا بيير بورديو، فقد قام بدراسة فكرة الزمن لدى الفلاح الجزائري من منطقة القبائل الذي يتميّز عنده بالمنطق القدري؛ إذ يتمثل الفلاح الجزائري الزمن من منظور قدري يدفعه للنظر إلى الزمن بوصفه "كمًا غير متجانس" بحيث يرتبط بالفصول والنشاطات المتعلقة بكلٍّ منها مثل الحرث وهبوط المطر ونمو المحاصيل ... وغير ذلك، كما يرتبط الزمن عنده بحوادث متواترة تتعلّق بحوادث معيّنة مثل ظهور الطاعون أو الكوليرا، ويرتبط الزمن بالسوق (سوق الأربعاء والخميس ...) المحدِّدة لمدى الزمن المستقبلي المنظور المحدّد هنا بأسبوع، وهو القياس الموضوعي الوحيد لديه؛ أما الأيام فتمر بصورة استاتيكية قدرية متكرّرة ومحدّدة بحجم المكان[25]. وتُبرز هذه الدراسة وجهين متعالقين ومهمّين أحدهما متعلّق بتحدي مفهومنا للزمن الاجتماعي: هل هو مقولة خاضعة لتأثير التصورات المكتسبة من الواقع؟ أم هو زمن موضوعي منفصل عن وعينا يمكن اختباره وقياسه ماديًا؟ أم هما معًا؟ وبطبيعة الحال فالدراسة تبيّن أنّ الزمن الاجتماعي مرتبط بتصوراتنا الكونية التي تغلّف وعينا، والوجه الثاني متعلّق بطبيعة تأثير الزمن بوصفه مفهومًا اجتماعيًا وفكرة مسبقة تعيق موضوعية البحث العلمي في الظواهر.

وأخيرًا، لخّص إدغار موران التصور السائد عن المستقبل لدى الحداثيين في أنّ الماضي معلوم علمًا يقينيًا، والحاضر بطبيعة الحال معلوم، وأساس مجتمعاتنا ثابت، وسينبني المستقبل على هذه الأسس المتينة وبفضل تنمية التوجهات المهيمنة للاقتصاد والتكنولوجيا والعلم. وهكذا اعتقد الفكر التكنو بيروقراطي أنّ بإمكانه التنبّؤ، وعدّ هذا تصورًا تبسيطيًا سائدًا للزمن؛ يستند إلى مبدأ العلّية مبدأ خطيًا، وانطلاقًا من ذلك يمكن التنبؤ بالمستقبل[26]. واقترح موران فكرة التصور التركيبي للزمن؛ إذ إنّ الماضي لن يساهم في معرفة الحاضر فحسب، بل إنّ تجارب الحاضر تساهم في معرفة الماضي ومن ثمّ تعمل على تغييره، مثل إعادة كتابة الثورة الفرنسية وفقًا لأيديولوجيا الحاضر سواء تجربة الاشتراكية أم البلشفية أم الستالينية أم الفوضوية ... وغيرها. ومن ثمّ، فإنّ الصعوبة الأولى للتفكير في المستقبل نابعة من صعوبة التفكير وإدراك الحاضر تبعًا لوهم معرفة الحاضر لأنّنا موجودون فيه[27]. كما بيّن أنّه يمكننا التنبّؤ بنتائج الأفكار والابتكارات الحالية بينما يصعب توقّع الأفكار والابتكارات المستقبلية الجديدة؛ فالمستقبل خليط من الأمور المتوقّعة وغير المتوقّعة[28]. وتوصّل إلى أنّ هناك فجواتٍ معرفية بين الماضي والحاضر والمستقبل

24 المرجع نفسه، ص 479 - 480.

25 قباري، ص 51 - 53.

26 إدغار موران، **إلى أين يسير العالم؟**، ترجمة أحمد العلمي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 9-10.

27 المرجع نفسه، ص 11 - 12.

28 المرجع نفسه، ص 13.

لا يمكن تجسيرها؛ فمعرفة الماضي خاضعة للحاضر الذي تكون معرفته خاضعة للمستقبل. ولذا يقترح موران نموذجًا في تصور الزمن (انظر الشكل 2).

الشكل (2)

من أجل تصور مركّب للزمن

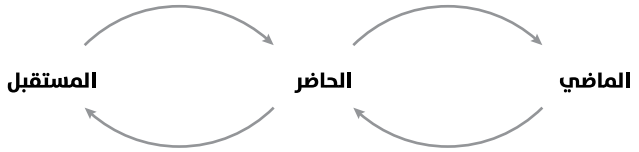

المصدر: موران، **إلى أين يسير العالم؟**، ص 14.

ويرى موران أنّ صعوبات التنبؤ بالمستقبل طبيعة هذا القرن الواحد والعشرين؛ فهو في الآن نفسه في أزمة وفي تطور وفي تقهقر وفي ثورة؛ إذ تتساوى إمكانية فناء الإنسانية مع إمكانية التقدّم الحاسم، وبين الإمكانيتين تصبح الاحتمالات كلها ممكنة[29].

ملاحظات بشأن المنظور المستقبلي في علم الاجتماع

من خلال تأمّل الأعمال السابقة، نلاحظ إضافات علمية تهتمّ بوضع قوانين الاجتماع الثابتة، يأتي التنبؤ بالمستقبل على أساسها عرَضًا ثانويًا ومحصّلة نهائية على نحو جهد دوركهايم، وتهتم أعمال أخرى بمفهوم المستقبل وتصوره على المستوى العلمي، مثل ريمون بودون الذي رأى في تصور المستقبل وظيفة منهجية تتمثّل بتقليص الجهل بالظاهرة الاجتماعية بحيث يؤدّي الخطأ في التنبؤ إلى اكتشاف خلل في معرفة الظاهرة، ومن ثمّ يزيد من تبصّرنا بالواقع وقدرة أكبر على استشراف المستقبل. كما اهتمّ علماء آخرون بدراسة الزمن والمستقبل والحفر تحتها كتصورات ومفاهيم اجتماعية، ثم تحديد أثرها في الواقع الاجتماعي؛ فقد اكتشف بيير بورديو حدود تصور المستقبل لدى الفلاح الجزائري وأثر التفكير القدري في رؤية المستقبل.

كما برز النمط التطوري في النظر إلى المستقبل لدى بعض علماء الاجتماع وفقًا للمنظور الخطي للزمن الذي ينتهي التاريخ في مرحلته الأخيرة. فقد عدَّ أوغست كونت تقدّم المعارف أساس التطور الاجتماعي، واضعًا قانون الحالات الثلاث ومنتهيًا إلى المرحلة الوضعية؛ وجعل كارل ماركس الصراع الطبقي أساس

29 المرجع نفسه، ص 20 - 42.

التطور متنبئا بالشيوعية نهايةً للتاريخ؛ ورأى دوركهايم في النمو الديموغرافي زيادة حتمية في تقسيم العمل ليصل المجتمع إلى حالة التضامن العضوي. وهي محاولات لوضع قوانين عامة تحكم التاريخ البشري بوصفها هدفًا عامًا للبحث الاجتماعي، بحيث يستضاء في عملية التنبؤ بإسقاطاتها المستقبلية من منظور واحد، وهو المتعلّق بتخصص العالم الاجتماعي، ومنه يكون البحث في الحاضر والماضي هو السبيل لاستشراف المستقبل. وهذا النموذج في التفكير العلمي الحديث سليل للفيزياء النيوتنية والرؤية الميكانيكية للكون التي اعتقدت أنّ باستطاعتها التنبؤ الحتمي المتعلق بسقوط الأجسام إذا تركت من على سطح مرتفع عن الأرض.

لم يراكم علم الاجتماع من النظريات والبحوث سوى القليل، نظرًا إلى كونه بزغ متأخرًا؛ ولذلك صبّ العلماء جلّ جهدهم في البداية على استكشاف الواقع من أجل التوصل إلى القوانين الناظمة للاجتماعي والتنبؤ النظري بمستقبل ظواهر اجتماعية محدودة قيد الدراسة، دون الاهتمام بتداخل التأثيرات المتبادلة بين الظواهر غير الاجتماعية. لذا نجد أنّ دراسة التأثيرات المتبادلة بين الظواهر الاجتماعية والبيولوجية والفيزيائية والمعرفية والنفسية التي تنعكس على مفهومنا للزمن، وحتمًا على تصوّر المستقبل، لم يأخذها علماء الاجتماع في الحسبان للتنبؤ بالظواهر؛ ممّا جعل كثيرًا من تنبّؤاتهم يصطدم بالواقع.

وبحسب موران، فإنّ هذا يحمل مكامن قصور كبيرة ناتجة من المقارنة الفجّة بين تعقيد الاجتماعي وتعقيد البيولوجي وتعقيد الفيزيائي، حيث الفجوات واسعة بين مستويات تعقيدها. ويرى موران أنّ المعرفة الحديثة قامت باختزال الأنثروبولوجي إلى البيولوجي، والبيولوجي إلى الفيزيائي. وهو اختزال تبسيطي ساذج لا يفيد في تكوين معرفة علمية متكاملة وقادرة على التنبؤ، لأنّ الحديث عن التنبؤ مرتبط بالواقع كما هو في تعقيده، وتراكب القوانين الموجهة له[30].

فمثلًا، لا يمكن لقانون الجاذبية الذي ابتدعه نيوتن الإحاطة بالظاهرة الطبيعية إلّا على مستوى تجريدي محدد بعيد عن الظاهرة في واقعها الملموس؛ إذ تتدخل عوامل عديدة مثل الضغط الجوي والبعد عن مركز الأرض وكتلة الأرض، ولها قوانينها الخاصة بها، إذ تتحكم في المسار المستقبلي لظاهرة سقوط المواد تظافر فعل القوانين المتعلّقة بها حتى يمكن التنبؤ بالظاهرة قيد الدراسة، بحيث لا مجال للتنبؤ الصحيح من خلال نظرية تختزل التعقيد الواقعي للظواهر.

إنّ إدراك مجال الاتفاق والاختلاف بين مميزات الظاهرة الإنسانية والاجتماعية والظاهرة الطبيعية جدير بالاهتمام؛ فيتفق المجالان عند الدراسة الاستاتيكية للظاهرة بتميّزهما بالطبيعة الحتمية والثبات الحتمي، بينما في حال الدراسة الدينامية تبقى الظاهرة الفيزيائية أكثر ثباتًا من البيولوجيا، وتتسم

---

30 إدغار موران، **الفكر والمستقبل مدخل إلى الفكر المركب**، ترجمة أحمد القصواري وآخرون (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2004)، ص 52.

الظاهرة الإنسانية بالإرادة والتحرّر. وقد أشار ماكس فيبر في كتابه **العلم والسياسة بوصفها حرفة**[31] إلى الدور البارز للخيال والإلهام والقدرة على التصور الذهني في كل مجالات الحياة الاجتماعية وليس للعالِم فحسب، كما قارن ماركس بين أذكى نحلة وأغبى مهندس؛ إذ تعيد النحلة تصميمها السداسي منذ آلاف السنين بينما يصمم المهندس عشرات النماذج المختلفة على الورق.

وما يؤكد هذا المبدأ ما يراه باشلار في فلسفته المتولّدة عن التحوّلات العميقة في العلم الحديث؛ فهو يؤكّد طبيعة الحركة الجدلية الخلاقة للعلم، وطبيعتها الثورية التي انعكست على نوعية التغير الثوري الذي يشهده واقعنا؛ "فهي تنتقل من قطيعة إلى قطيعة، ولذا فهدف العلم هو التصحيح المستمر للأخطاء، وحركته انفصالية وليست اتصالية بسبب الطفرات التي تصيبه"[32]؛ ما يجعل من الصعب التنبّؤ بمستقبل ظاهرة اجتماعية بناءً على نظريات خطية أو استاتيكية تبرهن على ديمومة نتائجها بينما تتيبّس وهي في طور الولادة. إنّها فحوى الأزمة التي تحدّث عنها ألفن غولدنر، وما دعا رايت ميلز إلى التفكير بجدية في الخيال السوسيولوجي بوصفه ظاهرة اجتماعية ومقاربة منهجية تهدف إلى توسيع القاعدة النظرية ومراجعة المسلّمات المؤسِّسة التي يستند إليها الباحث الاجتماعي.

وقد بدأ هذا الاتجاه المتأزم البارز في علم الاجتماع كما في باقي العلوم، ينفتح على مقاربات الاعتماد المتبادل بين التخصصات والمناهج، وتضمين الذاتي في الموضوعي، أي تحوّل الإطار الموضوعي للبحوث من النظم المعقلنة إلى النظم المعقولة بحسب موران، خصوصًا مع بروز عدّة تحوّلات جذرية في أفق واقع المجتمعات الغربية، ومن أهمّها:

- قصور فاعلية العلوم لإيقاف الحروب (الحربان العالميتان الأولى والثانية)، وعدم قدرتها على مواجهة تعقّد الظواهر، ما دفعها إلى مراجعة مكامن القصور العلمي.
- التحوّل الجذري في مفهوم الزمن: تحت تأثير نسبية أينشتاين، وتخلّف المنظور الميكانيكي النيوتني.
- التوصّل إلى نظريات قلبت الأبستيمية المتفائلة للتنبؤ العلمي الاتجاهي؛ على نحو ما أثّرت نظرية لورنزو "أثر الفراشة"، و"نظرية الفوضى"، ومعادلة الأنتروبية لِـلودفيك بولتسمان[33]... وغيرها.

---

31 ماكس فيبر، **العلم والسياسة بوصفهما حرفة**، ترجمة جورج كتورة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011).

32 أحمد ملاح، **المختصر في تاريخ الأبستمولوجيا**، مختبر الفلسفة وتاريخها (الجزائر: دار القدس العربي، 2010)، ص 88.

33 Cf. Erwin Schrodinger, *What is life? The physical aspect of the living cell* [1944], Based on lectures delivered under the auspices of the Dublin Institute for Advanced Studies at Trinity College, Dublin, accessed on 15/3/2017, at: http://bit.ly/2ozEbvK;

انظر الشريط الوثائقي: "وهم الزمن" The Illusion of Time، قناة اليوتيوب، شوهد في 2017/3/15، في: http://bit.ly/2oFBXYP

- تحوّل كثير من العلماء إلى مجال ما بين التخصصات أو إلى مفكرين عابري التخصصات، مثل إدغار موران، وألفين توفلر، وأولاف هلمر، وهيرمان كاهن، وغيرهم، في سبيل تعدّد المنظورات لرؤية أكثر شمولًا للواقع.
- أدّى التنافس والتفاعل بين العلوم في تفسير الظواهر إلى نضوج كثير من العلوم نتيجة التراكم الكبير للبحوث والنظريات العلمية، والتحوّل من الاستقلالية إلى الاستفادة المتبادلة بينها؛ كما برزت تجمّعات علمية متعدّدة الاختصاص للتنبّؤ العلمي بالمستقبل وفقًا لمناهج متقدّمة.

وخلال هذه الأوضاع المعاصرة، ومن أجل فاعلية أكبر للتحكم في الظواهر بوصفه غاية للعلوم، تبلورت الدراسات المستقبلية للاستفادة من مخرجات البحوث العلمية من نظريات وقوانين متعددة الاختصاص للتنبؤ بالمستقبل وفقًا لمناهج وتقنيات كيفية وكمية، مما يحقّق الغاية الأساسية للعلوم ويربطها بالجانب العملي الواقعي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الطبيعة التركيبية والشاملة للظاهرة الاجتماعية قد دفعت العديد من علماء الاجتماع ليكونوا من أوائل المفكرين في دراسة المستقبل وتأسيس الدراسات المستقبلية؛ فكانت بداية تبلور مصطلح الدراسات المستقبلية مع عالم الاجتماع الأميركي جيلفيلان الذي نحت مصطلح ميلونتولوجي Mellontology سنة 1907 الذي يعني باللاتينية أحداث المستقبل[34]؛ ثم ألّف عالم الاجتماع الألماني أوسيب فلتخايم كتاب **التاريخ وعلم المستقبل** سنة 1965 وعدّ علم المستقبل فرعًا من علم الاجتماع يقوم بدراسة "منطق المستقبل" مثلما يقوم علم الاجتماع التاريخي بدراسة "منطق الماضي" وتحليله[35]. وقد لاقى كتاب عالم الاجتماع والمستقبليات ألفين توفلر **صدمة المستقبل** الذي نشر سنة 1970 رواجًا كبيرًا نبّه من خلاله لأهمية التفكير في المستقبل. ومما لا شكّ فيه أنّ علم الاجتماع له حاجة أساسية هو الآخر لتكون له البصمة العملية لبحوثه من خلال المشاركة بنظرياته وقوانينه في التنبؤ بالمستقبل والتحكم في الواقع. وهو ما يدعونا كي نبلور في العنصر التالي مقاربة منهجية بين علم الاجتماع والدراسات المستقبلية.

مقارنة بين مناهج الدراسات المستقبلية وعلم الاجتماع

تتفرّع مناهج علم الاجتماع إلى اتجاهات مختلفة، وذلك بناءً على نماذج فكرية مختلفة. فبحسب توماس كون، ينبغي أن ينطلق أيّ عمل علمي من تغطية الفجوات المعرفية للباحث بأسس ومسلمات يستند إليها للوصول إلى معارف جديدة؛ إذ ترتفع درجة الارتياب كلما كانت مسلمات الانطلاق تغطي

34 عبد الحي، ص 15.

35 محمد إبراهيم منصور، "الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا"، **المستقبل العربي**، العدد 416 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013).

مساحات لا معرفية كبيرة، مهما كانت درجة العلمية والصرامة المنهجية المتوخاة بعد ذلك. ولذلك فعملية المقارنة بين مناهج علم الاجتماع والدراسات المستقبلية تتطلب تصنيفًا أوليًا لكليهما. لكن الصعوبة في اعتماد تصنيف موحّد يشمل جميع المناهج الكبرى، تدفعنا إلى الإشارة إلى أهم التصنيفات النموذجية التي تمّت في الحقل المعرفي لعلم الاجتماع وفي الدراسات المستقبلية فحسب.

لقد صنّف أنتوني غيدنز مناهج علم الاجتماع إلى ثلاثة أصناف أساسية، وهي: الوظيفية والماركسية والتفاعلية الرمزية؛ ووضع هذا التصنيف بحسب الأعمال الأولى لرواد علم الاجتماع على التوالي: كونت ودوركهايم، وكارل ماركس، وماكس فيبر وجورج هاربت ميد[36]. وصنّفها موريس أنجرس إلى أصناف أخرى هي: المنهج التجريبي، والمنهج التاريخي[37]. كما صنّفت هذه المناهج وفقًا لثنائيات؛ مثل: المنهج الكمي والكيفي، والمنهج الوصفي والتأويلي، والمنهج الوضعي والمعياري. ومن هنا، يمكننا ملاحظة أنّ الدراسات المستقبلية تتكوّن من المشارب المنهجية الكبرى التي طوّرت عبر تراكم جميع العلوم وكذا علم الاجتماع؛ غير أنّ هذا يفترض أيضًا تقاربات وتباعدات شتّى بين المناهج المختلفة لعلم الاجتماع والدراسات المستقبلية.

فمن الفروق المنهجية بين علم الاجتماع الوضعي والدراسات المستقبلية أنّ الأول يعمل على تشخيص مواضيع محدّدة كالانتحار والفقر والجريمة والزواج والطلاق، ثم يتوصّل إلى استنتاج بشأن واقع الظاهرة والقوانين التي تحكمها. أما مستقبلها، فيستنبط استنباطًا إسقاطيًا اعتمادًا على تعميم نظري استقرائي. وأما الدراسات المستقبلية، فلا تستهدف وضع القوانين التي تحكم الظواهر، بل تدرس التأثيرات المتبادلة بين هذه الظواهر وتأثيرها في مسار المشكل المدروس أو الموضوع قيد الدراسة، إضافةً إلى دراسة مستقبلاتها بوصفها ظواهر معزولة، وكذا تبحث الدراسات المستقبلية في مستقبلات شاملة مجالًا أو قطاعًا أو منظمة أو تقنية.

وبينما تبحث المناهج الوضعية في علم الاجتماع الوضعي في العلاقات الخطية بين المتغيرات لفهم طبيعة العلاقة الآنية بينهما في فترة زمنية محدّدة ضمن حقبة "الحاضر"، تبحث الدراسات المستقبلية بطرق مختلفة في المستقبل؛ إمّا بهدف استكشاف المستقبل عن طريق دراسة نتائج التفاعل بين المتغيرات بعد مرور فترة من الزمن، وإما سيناريو معياري انطلاقًا من المستقبل ووصولًا إلى الحاضر. لكن بطبيعة الدينامية للمنهج، فإنّ هذه المقارنة ليست استاتيكية، بل تتطور لترافق تحولات الواقع. فقد برزت مقاربة التكامل المنهجي والتعدد التخصصي بشكل مؤسّس، بعدما كان الأمر مستقرًا في

36 أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 73.

37 موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، ط 2 (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006)، ص 100-106.

الانغلاق التخصصي تحت تأثير التايلورية، في نهاية القرن التاسع عشر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وبفعل ضعف الفاعلية العلمية في معالجة الواقع بسبب الأخطاء في إسقاط النظريات التخصصية على الواقع وتغييره بناءً عليها (القنبلة النووية مثالًا). وقد أدّى عدم التساند بين العلوم إلى إضعاف قدرة كل علم مستقلٍّ على التنبؤ على المدى المتوسط والبعيد؛ فعلى الرغم من أنّ خطوات المنهج العلمي الوضعي تبتدئ بالوصف ثمّ التفسير ثم التنبّؤ ثم التحكّم، يتوقّف أغلب البحوث في السوسيولوجيا الوضعية في المرحلتين الأوليين بسبب الضرورات المعرفية والمنهجية التي يقتضيها التنبؤ؛ من تساند المناهج والمعارف المعمقة والمركبة بشتى القوانين والظواهر التي تؤثر في الظاهرة. وقد تبين الفشل الذي تخبطت فيه تنبؤات علماء الاجتماع التي بيّناها سابقًا، ممّا يُظهر الحاجة إلى مناهج خاصة باستشراف المستقبل واستباق الفعل.

وبفعل هذه الحاجة العملية في النصف الثاني من القرن العشرين، عادت ظاهرة الانتقال الفردي من التخصص الأصلي إلى تخصصات قريبة بحثًا عن مخارج للأزمات والمشاكل الجديدة آنذاك؛ ثم تحوّل إلى عمل مؤسسي بإنشاء فرق بحث ومؤسسات جامعية متعدّدة الاختصاص؛ الأمر الذي كان في مصلحة تبلور أهمية الدراسات المستقبلية، خصوصًا مع أعمال هرمان كاهن حول مستقبل تبادل الأسلحة النووية. وقد شاعت موجة التخطيط الإستراتيجي في مؤسسات الستينيات، خصوصًا مع نجاح نموذج التخطيط السوفياتي، لكنّها أثبتت بحسب ماري كونواي قصورها في مجاراة التعقيد والتغير السريع للبيئة الخارجية، بسبب افتقاد عنصر أساسي في نماذج التخطيط الموجودة، وهو المنظور التشاركي المستقبلي، أي الاستشراف[38].

فتح هذا التحوّل الباب واسعًا أمام الاستفادة المتبادلة بين العلوم نظريًا ومنهجيًا، وقاد إلى نظر فسيح وعميق وبعيد في القضايا العلمية، أي إلى الاستبصار، إذ تتناسب القدرة على الاستبصار طرديًا مع حجم المعرفة المكتسبة من العلوم كافة، وحجم النظر وعمقه وبعده وشموليته، وعكسيًا مع درجة التغير والاضطراب.

وقد تطورت مناهج الدراسات المستقبلية ليتفرّع منها مناهج كمية ووصفية تعتمد على جمع المعلومات من الواقع بالاستمارات والمقابلات، لملء مصفوفة التأثير المتبادل أو الاستشفاف أو طريقة ديلفي في استشارة الخبراء، أو مناهج كيفية مثل تقنية بناء النماذج؛ إذ صمّم دوركهايم نموذجه عن العلاقة

---

38 انظر: سينثيا واغنر، **الاستشراف والابتكار والإستراتيجية**، ترجمة صباح صديق الدملوجي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 462-463. ويقول جيمز أوجيلفي في هذا الصدد: "كان يعتقد في التخصصات المختلفة تمثيلا لمختلف فروع المعرفة كشجرة طبيعية، لكن في السنوات الأخيرة أصبحت هذه الخطوط الفاصلة بين التخصصات تبدو تعسفية على نحو متزايد، وهذا هو الظاهر في الحياة العملية للباحثين التي تدلّ على ظاهرة عامة ومميزة بما فيه الكفاية لتدلّ على تغير براديغماتي جذري لأسس الخريطة الثقافية والفكرية"، انظر:
James Ogilvy, *Futures studies and the human sciences: the case for normative Scenarios*, *New Thinking for a New Millennium* (New York: Routledge, 1996), p. 40.

بين التماسك الاجتماعي وظاهرة الانتحار أو نموذج لوك فان كمبينهود لتفسير العلاقة بين الهامشية والـجُناح[39]. وبهذا يحقق علم الاجتماع شرط النظر العميق الذي يُعدّ أحد أسس الدراسات المستقبلية بحسب غاستون بيرجي.

وتتفق المناهج التفاعلية والنقدية والماركسية والفينومينولوجية في علم الاجتماع مع الدراسات المستقبلية في شموليتها واستعانتها بمخرجات تخصصات مختلفة لدراسة الظاهرة نفسها بهدف استخراج معنى تفسيري للواقع. فعلم الاجتماع بحسب ماكس فيبر هو "علم الواقع" الذي يستند إلى الملاحظة الدقيقة للظواهر، بحيث يشمل بحثه عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية دراسة المعتقدات الدينية والاجتماعية والاقتصادية. كما يعدّه فليب كابان علمًا للشمولية. وتتجاوز أعمال ماركس في **رأس المال** البعد الاجتماعي لتمر به إلى النفسي والاقتصادي والاقتصاد السياسي[40]. وفي الاتجاه نفسه يمكن ذكر رواد مدرسة فرانكفورت، بخاصة يورغن هابرماس، وألفرد شوتز، وهربرت ماركوز، وألفين غولدنر، وأنتوني غيدنز، وإدغار موران، وكورولیانیوس كاستورياديس، وميشال مافيزولي... وغيرهم. ويتجاوز علم الاجتماع بذلك هدف اكتشاف القوانين والتحكم في الظواهر بوصفها فيزياء، إلى مقاربة الواقع المركب والصدفوي واللايقيني كما هو. ويرى كليفورد غيرتز، في حديثه عن السيميائية في الأنثروبولوجيا، أنّ هناك فرقًا هائلًا بين هدف البحث عن القانون في العلم التجريبي، والتفسير في المناهج التأويلية أي البحث عن معنى؛ ولهذا الفرق آثار تمتد إلى جميع العلوم الإنسانية كعلم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ[41]. وهذا امتداد طبيعي للاتجاه الرومانسي الذي يؤكّد الفارق الجوهري بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية.

ومن خلال محاكاة الظواهر الاجتماعية مع الظواهر الفيزيائية، تبيّن بحسب المذهب الوضعي أنّ الفكر الإنساني مثل الضوضاء الحرارية؛ أي إنّها اضطرابات عشوائية عارضة على المستوى الجزئي؛ مما يبقي سلوك المجتمع قابلًا للتنبؤ بغضّ النظر عن نوايا الإنسان[42]. لكن بحسب ألفن غولدنر، فإنّ حساسية "الانعكاسية الاجتماعية" أربكت كل المحاولات لوصف المجتمع كآلة طاعة بسيطة، تسير وفقًا لقوانين خطية، فإنّ العلم نفسه يؤثّر في المجتمع ويغيّر فيه مما يجعل الحركة المستقيمة للاجتماعي مستحيلة[43]. كما يبيّن ريتشارد هارفي براون في مقالة بعنوان

---

39 انظر النموذجين في: رِيمون كيفي وآخرون، **دليل الباحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة يوسف الجباعي (لبنان: المكتبة العصرية، 1997)، ص 139-144.

40 فيليب كابان وآخرون، **علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات**، ترجمة إياس حسن (دمشق: دار الفرقد، 2010)، ص 80.

41 Ogilvy, pp. 37 - 38.

42 Ibid., pp. 53 - 54.

43 Ibid., p. 58.

"الواقعية الرمزية وعلم اجتماع الفكر" مقابلة اصطلاحية بين المذهب الوضعي والرومانسي في علم الاجتماع بحسب الجدول.

التقابلات الاصطلاحية بين المذهب الوضعي والرومانسي في علم الاجتماع

المذهب الوضعي	المذهب الرومانسي
الحقيقة	الجمال
الواقع	الرموز
الأشياء والحوادث	الشعور/ المعاني
الخارج	الداخل
الموضوع	الذات
الوصف	التأويل والتفسير
الدليل والتجربة	التبصّر والنظر
التحديد والفصل	الحرية

المصدر:

Ibid., p. 54.

وبناءً عليه، فإنّ الموضوعية التامة تقتضي الاعتراف بالاتجاه الرومانسي والمعياري الذي يقترب من منهجية الاستشراف المعياري في الدراسات المستقبلية من خلال خضوعها لمنظومة الأخلاق والمعايير التي تقترحها الذاتية الاجتماعية.

من جهة أخرى، يؤكّد موران لا قابلية الظواهر الاجتماعية للاختزال والتفكيك، مبرزًا أنّ هناك كلًّا متكاملًا بين المستوى الفيزيائي والبيولوجي والأنثروبولوجي؛ أي هناك تكامل حتى بين المناهج الوضعية والرومنسية. فاعتماد مبدأ تعددية الاختصاصات والمناهج يفترض ابتداءً الاستفادة من مخرجات علم الاجتماع الوضعي. ويفتح هذا الاتجاه المجال حتى لا نعدّ المستقبل قدرًا محتومًا، وإنما هو مستقبلات عديدة ممكنة ومحتملة ومجال للإبداع والحرية والفعل الإنشائي. وبحسب ميشال غودي هو مساحة لاستباق الفعل Préaction واستحداثه Proaction. ولذا نجد أنّ الدراسات المستقبلية تولي أهمية كبيرة للسيناريوهات المرغوبة المستندة إلى نظم معيارية مستنبطة من النماذج الفكرية المثالية أو الناقدة للواقع المعيش، إذ تخفّ وطأة الحتمية الوضعية وتنتعش النظريات الفاعلانية والاختيار. وكما يقول توم لوماردو فإنّ المستقبل ساحة فسيحة للإمكانيات؛ وهو الحلبة الوحيدة للوجود التي لدينا فرصة التأثير العملي فيها[44].

44 سينثيا، ص 458.

تقنيات الاستشراف وإمكانات استخدامها في الدراسات الاجتماعية

تعتمد مناهج الدراسات المستقبلية على هيكلة التفكير نحو المستقبل بالاستفادة من تعدّدية اختصاصات روادها؛ فنجدها تعتمد على مقاربات تخصصية مختلفة، مثل الاعتماد على الاحتمالات والنماذج الرياضية والمحاكاة الواقعية والافتراضية. كما تستخدم الاستبيانات والمقابلات المشروطة، إضافةً إلى المناهج التاريخية والخيال الموجّه لبلورة السيناريوهات المعيارية والاستكشافية، إضافةً إلى مناهج بين تخصصية. كما تولي المنظور النقدي اهتمامًا كبيرًا؛ فليس هناك دراسة استشرافية ثابتة وإنما تتجدّد باستمرار وفقًا لتغير الواقع. وسنكتفي هنا بتحليل تقنية بناء النماذج ومنهجية الاستشراف الإستراتيجي وإمكانات تجسيرها مع مناهج الدراسات الاجتماعية.

بناء النماذج

يعني بناء النماذج Modélisation بناء نظام نظري يماثل النظام المراد دراسته؛ إذ يشمل كل خصائصه البنيوية من خلال عملية المحاكاة، ثمّ تحديد العلاقات التفاعلية بين مكوّنات النموذج المختلفة، ممّا يؤلّف مجموعة افتراضات على أساس تغيّر جزئي أو كلّي في النظام، ثمّ ترجيح أحد المتغيرات وفقًا للمعطيات المتوافرة. كما تنقسم النماذج إلى نوعين: نماذج النظم الفرعية التي تحاكي عمل قطاعات ونظم محدّدة (إقليم، قطاع البترول، وغيرها)، وكذا نماذج النظم الكلّية التي تحاكي عمل نظام رئيس مثل النظام الدولي. ويمكن تقسيم المتغيّرات التي يبنى بها النموذج إلى متغيّرات مستقلّة بها متغيرات خارجية لا تنتمي إلى بنية النظام المراد دراسته، ومتغيرات داخلية مرتبطة بالبنية الذاتية للنظام، والمتغيرات التابعة تعتمد على النموذج الذي نضعه[45].

أمّا استخدام النماذج في علم الاجتماع، فكان محل نقاش بين علماء الاجتماع الأوائل، ثم استقرّ الأمر لمصلحة استخدامها. ويعرّف ريمون بودون النموذج أنّه مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن نستنتج منها بطريقة آلية مجموعة النتائج المرتبطة مباشرة بالظاهرة المدروسة التي تصنّف وفقًا لغايتها إلى نماذج معيارية ووصفية وتفسيرية؛ والنقد الموجّه للنماذج هو تبسيطها المفرط للظاهرة الاجتماعية. لكنّ هذا التبسيط له أهميته من حيث الوضوح والفاعلية[46].

وفي حين يركّز النموذج في علم الاجتماع على التحليل الداخلي لمكونات الظاهرة محل الدراسة، تشمل الدراسات المستقبلية تحليل نماذج النظم الفرعية مثل علم الاجتماع، وكذا النظر الفسيح في النظم الكلّية التي تهتمّ بالمتغيرات داخل النظام المدروس، والخارجية المؤثرة فيه. ففي الحالة الأولى تتقارب النماذج السوسيولوجية ونماذج دراسات المستقبل في مكونات النظام المبني؛ بينما تختلف في طريقة

45 عبد الحي، ص 24-30.

46 بودون وآخرون، ص 585 - 590.

تحليله، ومنه تضفي الدراسة المستقبلية للنماذج ثراء تحليليًا في فهم ديناميكية النظام ومستقبله، بينما تتميّز الحالة الثانية بتمثيل أكثر قربًا للواقع للنموذج الشامل باهتمامها بالمتغيرات المستقلة المؤثرة من خارج النظام، وعدّه نسقًا مفتوحًا لا يهمل تأثيرات المتغيرات الضعيفة بحيث تعدّ إشارات ربما تتطور لتتحكم في النظام في المستقبل. وبناءً عليه، فإنّ دمج بناء النماذج الكلية في علم الاجتماع سيفيد في فهم أعمق وأكثر شمولًا وواقعية للظاهرة الاجتماعية؛ كما سبق وأشرنا فإنّه لا يمكن التنبؤ بمستقبل الظاهرة الاجتماعية بوصفه كلًّا مركبًا إلّا عبر منظور متكامل للزمن.

الاستشراف الإستراتيجي

في إطار أعمال مركز البحث "ليبسور" Lipsor المتخصص في الاستشراف الإستراتيجي للمؤسسات والأقاليم التابع لـلمحافظة الوطنية للفنون والحرف Cnam، قرن ميشال غودي الإستراتيجيا بالاستشراف والاستشراف بالفعل والتملّك. وأضاف إلى خصائص الاستشراف التي قعّدها غاستون بيرجي "أن ننظر بعيدًا وفسيحًا وعميقًا"، ثلاثة مبادئ أساسية أخرى؛ وهي أن ننظر بطريقة مختلفة (أي الحذر من الأفكار المسبقة)، وننظر معًا (أي التملّك)، ونستعمل مناهج تشاركية صارمة، للتقليص من اللاتماسكات الجماعية التي لا مفر منها في عملية الاستشراف[47] (انظر الشكل 3).

تتضمّن هذه المبادئ العملية في النظر إلى المستقبل في المدرسة الفرنسية، ممثّلَة في ميشال غودي، عدّة خصائص يحملها مفهوم المستقبل عند الممارسة العملية. وقد تأكّدنا تاريخيًا من أهمية النظر العميق وجمع المعلومات الدقيقة التي يقدّمها التخصص، والنظر الفسيح الذي تتيحه تعدّدية الاختصاصات، وأهمية النظر البعيد الذي يتيحه استشراف المستقبل. أما الإضافات النوعية، فهي الاهتمام بالنظر الموضوعي إلى المستقبل ورهنه بإدراك المستشرف لتأثير الأفكار المسبقة؛ ويمكن عدّ هذا المبدأ محور اللقاء بين الاستشراف والسوسيولوجيا، نظرًا إلى ارتباط الدراسات المستقبلية بالإنسان بوصفه كائنًا اجتماعيًا وسياسيًا؛ فالخطر الأكبر الذي يهدد انحراف البحث عن مجراه هو تجاذبات الأطر الاجتماعية للمعرفة. وبحسب بيتريم سوروكين، فإنّ الحركة لا تنتهي بين مرحلة المنظومات الفكرية الإلهية والحدسية، ومرحلة المنظومات المثالية العقلانية، ومرحلة المنظومات العينية والحسية[48].

وأما تـملّك الفاعلين الأساسيين، فيتضمن إضافة نوعية جديدة متعلّقة بتحفيز داخلي لاستخراج التصورات الفعلية التي تجمع بين الخبرة والرغبة، وتصل المعرفة بعمق الواقع. ويدخل هذا المبدأ ضمن

---

47 ميشال غودي وآخرون، **الاستشراف الاستراتيجي المشاكل والمناهج**، الكراس رقم 20، مخبر ليبسور، ترجمة سليم قلالة، شوهد في 2017/3/15، في:

http://bit.ly/2n8nN57

48 جورج غورفيتش، **الأطر الاجتماعية للمعرفة**، ترجمة خليل أحمد خليل، ط 3 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، 2008)، ص 68.

الشكل (3)

مبادئ أساسية في الاستشراف الإستراتيجي

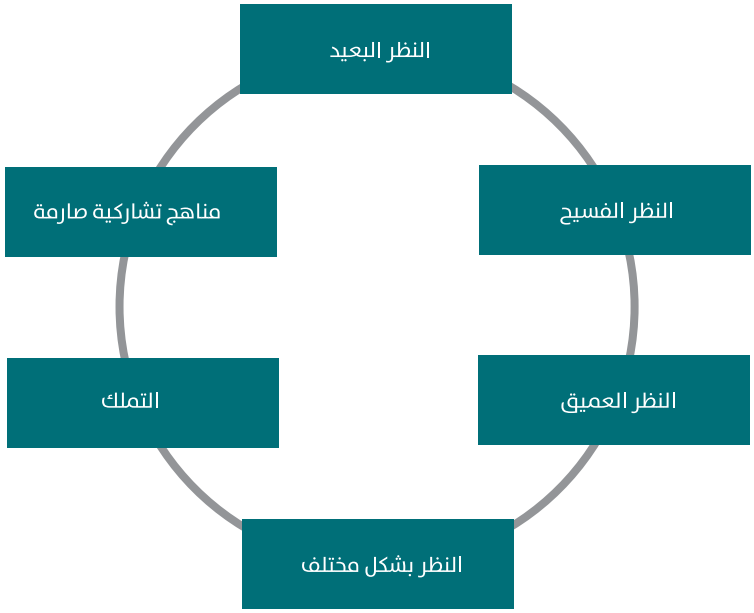

المصدر: من تصميم الباحث.

ما يسمّيه سلوتر بالمستقبليات المتكاملة بوصفها مرحلة متقدّمة في الدراسات المستقبلية؛ إذ كانت هذه الدراسات تميل في البداية إلى تلبية هيئات محدّدة مثل الشركات التجارية وأقسام التخطيط والمكاتب الاستشارية والوكالات الحكومية... وغيرها، وكانت تتطلب معرفة تقنية بأدوات الاستشراف كتقنية ديلفي والسيناريو، وهم يركّزون بذلك على المجال الجماعي الخارجي كالتكنولوجيا والبنى التحتية... وغير ذلك. غير أنّ سلوتر يقترح تضمين المجال الداخلي في الدراسات المستقبلية، معتمدًا على ما قام به كن ويلبر من استنباط طريقة لدمج الأفكار من تخصصات مختلفة بحسب الشكل (4)[49].

وبيّن سلوتر من خلال الدراسات المستقبلية النقدية أهمية الفهم المعمّق للعوامل الاجتماعية والنفسية للقيام بتنبّؤ فائق القوة[50]، ممّا يدعم التساند بين مناهج علم الاجتماع والدراسات المستقبلية من جانبين على الأقل؛ يتعلق الأول بأهمية الانطلاق من الواقع الاجتماعي لتفسير الظواهر وفهمها عبر تقنية الملاحظة والاستبيان والمقابلة مثلًا، ويتعلق الثاني بإدماج الذاتي في الموضوعي في الظاهرة قيد الدراسة.

49 سينثيا، ص 487-494.

50 المرجع نفسه، ص 495.

الشكل (4)

الربْعيات الأربع بحسب كن ويلبر

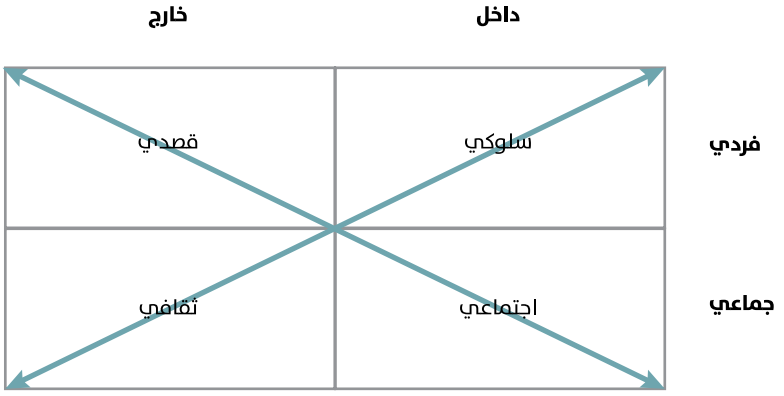

المصدر: سينثيا، ص 490.

وفي الوقت نفسه يقوم مبدأ التملّك بتمكين الفاعلين من تحويل نتائج الاستشراف الإستراتيجي إلى عمل ناجع[51]. لكنّ هذا البعد العملي يعدّ خطوة متجاوزة الإطار العلمي في الدراسات السوسيولوجية، ولا يمكن الباحث في إطاره العلمي أن يمارس الاتصال بالواقع إلا من أجل تحقيق الهدف الأول، وهو وصل المعرفة بعمق الواقع. وهنا تظهر محدودية دور الباحث السوسيولوجي في الإطار العلمي في القيام بالاستشراف دون المرور إلى المفاضلة بين السيناريوهات والإستراتيجيات.

وأخيرًا، فإنّ عملية استخدام مناهج تشاركية صارمة في هيكلة التفكير، تمرّ عبر المراحل التالية، وفقًا لتقنية مصفوفة التأثير المتبادل المدعومة حاسوبيًا ببرمجيات مطورة ومتاحة، وهي:

- التحليل الهيكلي: بالاستعانة ببرنامج Micmac، وفيه يجري البحث عن المتغيرات المفتاحية الداخلية والخارجية، والأثر الرجعي، والاتجاهات، والفاعلين المعنيين.
- تحليل إستراتيجيات الفاعلين: بالاستعانة ببرنامج Mactor، وفيه يجري تحديد مواقع الفاعلين، وميزان القوى، والتقاربات، والاختلافات.
- التحليل المورفولوجي: بالاستعانة ببرنامج Morphol، وفيه يجري مسح حقل الممكنات، وضغوط الاستبعاد والتفضيل، ومعايير الانتقاء.

51 غودي، ص 21.

- مناهج الخبراء: بالاستعانة ببرامج Smic وProb-Expert، وفيه يجري تحديد الأسئلة المفتاحية للمستقبل، مع مجموعة افتراضات مرجّحة.
- صياغة السيناريوهات: وهي آخر مرحلة يجري فيها بلورة الاتجاهات، والصور، والتنبؤات بناءً على المراحل السابقة[52]، وتخضع بحسب ميشال غودي لخمسة شروط أساسية؛ وهي الوجاهة والتماسك والاحتمال والأهمية والشفافية؛ وتنقسم إلى نوعين: السيناريوهات الاستكشافية: وهي تمرّ من الاتجاهات السابقة والحاضرة وما تفضي إليه من مستقبلات محتملة، وسيناريوهات الاستباق أو المعيارية التي تبنى من خلال صورة بديلة للمستقبل فتكون محبّذة أو مخيفة، وتتصوّر بطريقة استردادية إسقاطية.

تعدّ هذه الخطوات التقنية جوهر الإضافة العلمية لمخبر "ليبسور"، إذ تجمع بين عدّة مزايا منهجية. فإضافةً إلى الحد من اللاتماسكات الجماعية في عملية الاستشراف، بوصفها ضابطًا لعملية تملّك الفاعلين المحاطين بكمٍ كبير من الأفكار المسبقة والتجاذبات الفكرية والمصلحية، من مزايا هذا المنهج الجمع بين عدّة مناهج للدراسات المستقبلية، وإقامة تسلسل منطقي بينها، دون أن تهيمن تقنيًا على الهدف العام من الدراسة الاستشرافية. فالمخبر يقترح عدّة مسارات لتبني هذه التقنيات، ربما تصل إلى التخلي عن بعضها عند الاقتضاء.

وتولي هذه التقنيات التأثيرات غير المباشرة بين المتغيرات، ولو من الدرجة السابعة، اهتمامًا بالغًا، بفضل استخدام البرامج الرقمية، لضمان قدرة كبيرة على التعامل مع عدد لا نهائي من التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات التي ربما تتجاوز التأثيرات المتبادلة بينها 70 (أي برفع الأس إلى 70) تأثيرًا مباشرًا وغير مباشر في تقنية ميكماك كمثال، مع إمكانية تعديلها بسهولة، ممّا يبيّن اهتمام هذه التقنية بالإشارات الضعيفة التي ربما تؤثّر في مسارات الحوادث المستقبلية وتكون مكوّنًا أساسيًا في السيناريو الرئيس.

وبالنسبة إلى التحليل الهيكلي وتحليل الفاعلين، فيمكن عدّها مناهج سوسيولوجية جديدة قد تتبوأ مكانتها العلمية ضمن المناهج الكمية في البحوث السوسيولوجية، وتنتج بحوثًا سوسيولوجية أو سوسيو استشرافية، بعد أن أثبتت هذه التقنيات - المناهج جدارتها في تحليل النظم الكلية والفرعية دون فصلها عن الماضي والمستقبل. أما بالنسبة إلى التحليل المورفولوجي ومناهج الخبراء وبناء السيناريوهات، فتعدّ تقنيات وسيطة بين علم الاجتماع والاستشراف؛ إذ تستفيد من مخرجات الدراسة السوسيو استشرافية (تحليل هيكلي، وتحليل الفاعلين) لصياغة السيناريوهات، ومنه يمكن أن تستخدم هذه التقنيات لتأليف دراسات سوسيو استشرافية مكتملة.

52 المرجع نفسه، ص 56.

خاتمة

بناءً على ما استخلصناه بشأن الزمن ذي الطبيعة المتعدّدة الأبعاد الذي يمثّل نقطة تأثير وتأثّر بين الذاتي والموضوعي، وبين المثالي والواقعي، وبين الفيزيائي والفيزيولوجي والأنثروبولوجي، وبين الوضعي والمعياري، يتحوّل فيها الزمن من خط إسقاطي ذي بعد واحد إلى فضاء يمكّننا من تحديد المواقع والاتجاهات الزمنية للأفعال والحوادث، ووفقًا لمبدأ القصور الذاتي وقصور النظر التخصصي، فإنّ الممارسة المفهومية للزمن في واقع البحث السوسيولوجي خضعت لمؤثرات مختلفة؛ أهمها التأثير الثقافي والمعرفي في مفهوم الزمن بوصفه منطلقًا لفهم الظاهرة الاجتماعية، والذي كانت تسيطر عليه النظرة الميكانيكية للظواهر والخطية للزمن، مكّنت من قيام علم الفيزياء الاجتماعية، وولّدت بالتبع اختزالية تخصصية مجحفة أضعف قدرتها على التنبؤ بمستقبل ظواهر أشدّ تركيبًا. وهو ما يبيّن أثر مفهوم الزمن والمستقبل في تصور الواقعة الاجتماعية، والقدرة على التنبؤ، وهو ما سُمّي بلاشفافية الظاهرة الاجتماعية. لكنّ هذه "اللاشفافية" التي انعكست على النظر إلى المستقبل نابعة من لاشفافية الواقع المنظور إليه بعين واحدة، أي بمحدودية مفهومية للزمن.

وقد تبيّن صحة هذه الفرضية بعد اختبارنا لها على مستوى بعض علماء الاجتماع؛ ومن ثم حاولنا النظر في إمكانات التجسير النظري والمنهجي بين علم الاجتماع والبعد المستقبلي مؤطّرًا منهجيًا في الدراسات المستقبلية، إذ تبيّن أنّ مناهج الاستشراف هي امتداد طبيعي لمناهج علم الاجتماع، وهي امتداد أيضًا لمناهج باقي العلوم مع تميز الدراسات المستقبلية بقدرتها على دمج المناهج، والاستفادة النظرية من النتائج البحثية من قوانين ونظريات جميع العلوم وفقًا لمبدأ الكلانية، ومنه ما ينتجه علم الاجتماع من نظريات وقوانين، وهي غاية مشتركة مع السوسيولوجيا كعلم شمولي بحسب تعبير ماكس فيبر.

ومن خلال تفعيل الأبعاد الاستشرافية لعلم الاجتماع تتحقّق غايتان مهمتان؛ الأولى هي إثراء هذه الدراسات بتلاقح النظري ومنهجي بين التخصصي، والثانية هي جعل هذه الدراسات أقرب إلى الاستفادة العملية في تنوير قرارات الفاعلين ووضع الإستراتيجيات ولا تبقى حبيسة رفوف المكتبات.

يندرج هذا التجسير ضمن خطاب علمي ومنهجي مؤسّس للدراسات المستقبلية؛ ويبشّر بانتشارها في جامعات البحث ومراكزه في العالم العربي واستفادة الفاعلين منها بوصفها مجالًا حيويًا؛ مع تبنّي إستراتيجيات متعدّدة المستوى؛ أولًا في المستوى الثقافي الإدراكي للعقل العربي من خلال بحث مفهوم الزمن والمستقبل في التصورات الفكرية والعقائدية للمجتمعات العربية، لإدراك العوائق أمام فهم موضوعي للدراسات المستقبلية، ومعالجتها وتحويلها خطابًا وثقافة شعبية مبسطة من خلال الأعمال الفنية المختلفة، كالمسرح والرواية والأفلام السينمائية ... وغيرها.

وأخيرًا، على مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي عن طريق تأسيس كليات ومعاهد متعددة الاختصاصات والمناهج وتكاملها، وذلك بالاستعانة بترجمات البحوث الجارية في الدول المتقدمة في هذا المجال، ونقل تجارب الجامعات ومراكز البحث في الدراسات المستقبلية والعابرة للتخصّصات؛ وفي الوقت نفسه تجسير الفجوات المعرفية والمنهجية بين الدراسات المستقبلية وباقي التخصصات العلمية، ببحوث ودراسات تؤسس معرفيًا ومنهجيًا لعلاقة كل تخصص بالمستقبل وبالدراسات المستقبلية، وبحوث أكاديمية استشرافية نموذجية تجمع بين عمق التخصص ومزايا الاستشراف.

المراجع References

العربية

- إسماعيل، قباري محمد. **علم الاجتماع والفلسفة.** ج 2: نظرية المعرفة. ط 2. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت.
- أنجرس، موريس. **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.** ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون. ط 2. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.
- بودون، ريمون وآخرون. **المعجم النقدي لعلم الاجتماع.** ترجمة سليم حداد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- دو جوفنيل، هوغ. "الاستشراف والسياسة". **استشراف**، الكتاب الأول (2016).
- دوركهايم، إميل. **الانتحـــار.** ترجمة حسن عودة. دمشق: منشورات الهيئة السورية للكتاب، 2011.
- ـــــــــــــ **في تقسيم العمل الاجتماعي.** ترجمة حافظ الجمالي. ط 2. بيروت: المكتبة الشرقية، 1982.
- سلوتر، ريتشارد. **الدراسات المستقبلية: إطار مفاهيمي.** ترجمة خلود سعيد. أوراق. العدد 21. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية/ وحدة الدراسات المستقبلية، 2016.
- عباس، إحسان. **اتجاهات الشعر العربي المعاصر.** سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978.
- عبد الحي، وليد. **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية.** الجزائر: دار شهاب للنشر والتوزيع، 1991.
- عبد المعطي، عبد الباسط. **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع.** سلسلة عالم المعرفة 44. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981.
- غودي، ميشال وآخرون. **الاستشراف الاستراتيجي المشاكل والمناهج.** الكراس رقم 20. مخبر ليبسور. ترجمة سليم قلالة.
- غورفيتش، جورج. **الأطر الاجتماعية للمعرفة.** ترجمة خليل أحمد خليل. ط 3. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع مجد، 2008.
- غيدنز، أنتوني. **علم الاجتماع.** ترجمة فايز الصياغ. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.
- فيبر، ماكس. **العلم والسياسة بوصفهما حرفة.** ترجمة جورج كتورة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.

- كابان، فيليب وآخرون. **علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات.** ترجمة إياس حسن. دمشق: دار الفرقد، 2010.
- كورنيش، إدوارد. **الاستشراف مناهج استكشاف المستقبل.** ترجمة حسن الشريف. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007.
- كيفي، ريمون وآخرون. **دليل الباحث في العلوم الاجتماعية.** ترجمة يوسف الجباعي. لبنان: المكتبة العصرية، 1997.
- لالاند، أندريه. **موسوعة لالاند الفلسفية.** ترجمة خليل أحمد خليل. ط 2. مج 1 و2 و3. لبنان: منشورات عويدات، 2001.
- ملاح، أحمد. **المختصر في تاريخ الأبستمولوجيا.** مختبر الفلسفة وتاريخها. الجزائر: دار القدس العربي، 2010.
- منصور، محمد إبراهيم. "الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربيا". **المستقبل العربي.** العدد 416 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013).
- موران، إدغار. **الفكر والمستقبل مدخل إلى الفكر المركب.** ترجمة أحمد القصواري وآخرون. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2004.
- ـــــــــــــ **إلى أين يسير العالم؟**. ترجمة أحمد العلمي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
- مؤنس، حسين. **الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها.** سلسلة عالم المعرفة 1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978.
- واغنر، سينثيا. **الاستشراف والابتكار والإستراتيجية.** ترجمة صباح صديق الدملوجي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009.

الأجنبية

- Hetman, François. *Le Langage de la prévision*. Paris: Futuribles, 1969.
- Gibbons Michael et al. *The New Production of Knowledge*: *The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.
- Ogilvy, James. *Futures studies and the human sciences*: *the case for normative Scenarios*, New Thinking for a New Millennium. New York: Routledge, 1996.
- Schrodinger, Erwin. *What is life*? *The physical aspect of the living cell* [1944], Based on lectures delivered under the auspices of the Dublin Institute for Advanced Studies at Trinity College, Dublin.